ترقية الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية لتحقيق التنمية المستدامة

أ. ولهي بوعلام
جامعة المسيلة

ملخص

يتمحور موضوع الدراسة حول إشكالية الاستخدام العقلاني لترقية الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، وذلك من خلال المحاور التالية:

1- الإطار ألمفاهيمي للجباية البترولية. (المكونات – الأسس)
2- الأهمية المالية للجباية البترولية.
3- الاستغلال العقلاني الجباية البترولية لترقية الكفاءة الاستخدامية لها.
4- التحديات الراهنة و المستقبلية.

ABSTRACT

This study focuses on the problem of rational use to upgrade the usability of the petroleum taxes efficiency in order to achieve sustainable development in Algeria, through the following points:

1-Conceptual framework for petroleum taxes. (Components - bases)
2-The financial significance of petroleum taxes.
3-The rational exploitation of petroleum taxes to upgrade its efficiency and usability.
4- The current and future challenges.

1 - إشكالية الدراسة

التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تستجيب لمتطلبات الحاضر دون المساس بقدرتها على توفير متطلبات الأجيال القادمة، و ترتكز على المبادئ الأساسية التالية:

- العدالة في توزيع ثروات الأمة بغية تعظيم الاستفادة من عملية التنمية.
- العمل على ضرورة إدماج متغيرات الوسط البيئي.
- الاستعداد للمساءلة و ترقية المشاركة والحكم الرشيد.

ولما كان البترول المساهم الأكبر في دعم مجهودات التنمية في الجزائر، بات من الضروري البحث في كيفية الاستفادة من مداخليه الجبائية حاضرا ومستقبلا، لتحقيق التنمية المستدامة، و لقد توالت المبادرات والقرارات في هذا المنحى، إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب، فلازالت مساهمة الجباية البترولية في إيرادات ميزانية الدولة تتعدى **55** % في المتوسط. بالرغم من الخطابات الرسمية الداعية إلى بناء اقتصاد حقيقي بديل لاقتصاد المحروقات [1]

ولذلك فالإشكالية المطروحة تتجسد في التساؤل التالي: إلى أي مدى يمكن الاستفادة من فوائض الجباية البترولية لتدعيم متطلبات التنمية المستدامة؟

2- أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية السياسة الجبائية كأداة سيادية في يد الدولة لتحقيق مختلف الأهداف لتحقيق التنمية المستدامة، ولقد جاءت هذه الدراسة مزامنة مع تحديات الأزمة الاقتصادية الراهنة و لذلك تسعى العديد من الدول للرفع من الكفاءة الاستخدامية لمداخيل نظمها الجبائية خاصة ما تعلق منها بجانب الجباية البترولية في ظل التداعيات المرتبطة بانخفاض أسعار المحروقات.

3- أهداف الدراسة

استهدفت هذه الدراسة إشكالية ترقية الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية في ظل البحث عن بدائل لها من خلال الرفع من قدرة أداء الجباية العادية.

5- فرضيات الدراسة :

- التنمية المستدامة تقتضي الترشيد العقلاني للموارد.
- الجباية البترولية من أهم الموارد في ميزانية الدولة.
- ترقية الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية تقتضي مجابهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

6- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة عل المنهج الوصفي و التحليلي من خلال استنتاج أفكار عامة و بمزج ذلك بتحليل واقعي يرتبط بين التشخيص والمعالجات من جهة، وبين الوقائع المحققة من جهة أخرى ولذلك سوف يتم معالجة الإشكالية عبر المحاور الرئيسية التالية:

أولا : الإطار المفاهيمي للجباية البترولية

ثانيا : الأهمية المالية للجباية البترولية.

ثالثا : متطلبات الاستغلال العقلاني للجباية البترولية.

رابعا: التحديات الراهنة والمستقبلية.

أولا: الإطـار المفاهيمي للجباية البتـرولية

1. **الضرائب المرتبطة بالنفط**: الضرائب المرتبطة بالمحروقات التي يمكن إبرازها في العلاقة التالية:

$$F = 0{,}85\ [\ CA - Cs - R\ ] + R + IDP\ (t.p)$$

حيث : **F** : الجباية البترولية. Fiscalité Pétrolière

CA : رقم الأعمالChiffre d'Affaire

R : الأتــاوة Redevance

Cs : الأعباء الهيكلية للإستغلال. Les charges structurelles

IDP (t.p) : الضريبة المباشرة البترولية. Impôt direct Pétrolier

① **الإتـاوة : la Redevance** : يتم احتسابها على أساس الكميات المنتجة مقيمة بـ:

- الأسعار المحددة بشكل نظامي في ما يخص المحروقات السائلة الموجهة للتصدير مع عدم إمكانية أن تكون هذه الأسعار أقل من سعر التصدير.

- أسعار البيع المحققة فيما يخص المحروقات الغازية المصدرة كما هي على حالتها.
- الأسعار المحددة بالنسبة للمحروقات الموجهة للتكرير والاستهلاك و تحدد الأتاوة بنسبة 20% من نسبة الإنتاج ويمكن أن نحقق هذه النسبة أخذا بعين الإعتبار منطقتي الاكتشاف والبحث.

(أ، ب) حيث تكون كما يلي [2] :

16.5% بالنسبة للمنطقة (أ).

12.5% بالنسبة للمنطقة (ب).

وهده المناطق محددة عن طريق المرسوم 87-157 الصادر في 21 جويليه 1987 .

① **الضريبة على النتائج (الضريبة المباشرة البترولية) (IDP(t.p**

تخضع النتيجة الإجمالية للسنة المالية إلى ضريبة تبلغ نسبتها 85 % خارج المناطق (أ ، ب) فيما يتعلق بنشاطات التنقيب والبحث والاستغلال المرتبطة بحقول المحروقات حيث يتم استعمال الشروط الاقتصادية المتعلقة و البحث والاستغلال المحددة في القانون (86 – 14) حيث يتم تخفيض النسبة المذكورة أعلاه كالآتي:

- 75 % بالنسبة للمنطقة (أ).
- 56 % بالنسبة للمنطقة (ب).

وعليه فان الضريبة المباشرة البترولية يمكن حسابها كما يلي[3]:

$$IDP = 0,85 [PF – R– CP]$$

حيث أن :

PF : السعر الجبائي

R : الإتاوات

CP : تكاليف الإنتاج

ويتمثل السعر الجبائي في :

- السعر المرجعي والجبائي للخام المصدر على حاله بالنسبة لمجموع المحروقات السائلة الموجهة للتصدير.
- سعر التنازل بالنسبة للمحروقات السائلة الموجهة للسوق المحلي.
- سعر التنازل بالنسبة للمحروقات الغازية.

غير انه يجب على المؤسسة مسك محاسبة مفصلة لثلاثة أنواع من الأنشطة وهي:

- الإنتاج والاستكشاف والبحث.
- النقل عن طريق القنوات.
- التمييع.
-

2. ضـرائب النظـام العـام:

الرسم على النشاط المهني **(T.A.P)**: وهو مطبق فقط على نشاط نقل وتمييع الغاز الطبيعي ومعالجته (G.p-L) ويتم احتسابه على أساس رقم الأعمال بمعدل 2%.

الضريبة على الدخل الإجمالي (**I.R.G**) فئة الأجور والمرتبات الخاصة بالعمال والموظفين وهي تحسب وفق سلم شهري خاص بها.

هذا وقد حدد المرسوم التنفيذي رقم 06 – 440 المؤرخ في 2006/12/02 كيفية حساب الرسم على الأرباح الاستثنائية المطبق على حصة إنتاج المحروقات السائلة والغازية التي تعود إلى شركاء سوناطراك الأجانب[4]

بعد الاستعراض لمحتوى الجباية البترولية في الجزائر يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

- تعتبر الجباية البترولية موردا غير مستقر لارتباطها بسعر صرف الدينار الجزائري، وكذا أسعار المحروقات في السوق الدولي، وقد تعصف الأزمة المالية العالمية الحالية بمداخيل الجباية البترولية في حالة ما ساد الركود الاقتصادي الدول الصناعية.
- عدم وضوح الرؤية في ما يخص ترشيد السياسة الطاقوية مع استغلال الفوائض المحققة في الجباية البترولية لتحقيق التنمية المستدامة.
- القرار اهتماما متزايدا به ليصبح قطاعا يحظي على باقي القطاعات الأخرى.

3. المصلحة المكلفة بتسيير الملف الجبائي (الوعاء + التحصيل)

يتولى تسيير الملف الجبائي مديرية المؤسسات الكبرى التابعة لوزارة المالية بالموازاة مع المديرية العامة للضرائب وقد تم إنشاؤها سنة 2002، وهي تتكون من المديريات الفرعية التالية:

المديرية الفرعية للجباية البترولية.
المديرية الفرعية للتسيير.
المديرية الفرعية للتحصيل.
المديرية الفرعية للرقابة الجبائية.
المديرية الفرعية للمنازعات.

وتتكفل المديرية الفرعية للجباية البترولية بتسيير الملفات الجبائية البترولية و شبه البترولية إضافة إلى إجراء التحقيقات وتقديم الإحصائيات، وكذا تحصيل الضرائب والرسوم المستحقة [5].

ومن بين أهم المؤسسات التابعة لاختصاص مديرية المؤسسات الكبرى وهي:

- المؤسسات ومجمع الشركات التي تنشط في مجال المحروقات.
- شركات رؤوس الأموال وشركات الأشخاص عندما يفق رقم الأعمال السنوي 100 مليون دج.
- الشركات المتواجدة في الجزائر إضافة إلى مجمع الشركات الأجنبية التي ليست لها إقامة مهنية دائمة في الجزائر.

للإشارة فإن لا مركزية التصريح الخاصة بالرسم على النشاط المهني مازالت قائمة، حيث يتم التصريح بها في مقر كل مؤسسة وهناك بعض الرسوم والحقوق مازالت خارج نطاق مديرية المؤسسات الكبرى وهي:

- حقوق التسجيل.

- الرسم العقاري.
- رسم التطهير.

وفي ما يلي عدد المؤسسات التابعة لاختصاص مديرية المؤسسات الكبرى حسب القطاع:

- 255 مؤسسة تابعة للقطاع البترولي الوطني.
- 44 مؤسسة تابعة للقطاع البترولي الأجنبي.
- 41 مؤسسة تابعة للقطاع شبه بترولي وطني.
- 7 تجمع لمؤسسات متكاملة في القطاع البترولي.
- 5 - مؤسسات الهولدينغ.
- 3 – الوكالات.

وما يمكن استنتاجه أن هذه المديرية مركزية ولا يوجد لها فروع أخري ، وإنها حديثة النشأة تفتقر إلى الكثير من الهياكل والإطارات المختصة، والوسائل التقنية.

ولدلك فان الرفع من قدرة أداء هده الهيئة يتطلب مراعاة ما يلي:

- ضرورة التخلي عن مركزية التسيير للملفات الجبائية، بواسطة فتح فروع لها في الولايات الأكثر استقطابا للنشاط البترولي.
- ضرورة تدعيمها بالوسائل المادية والتقنية المتطورة، للاستفادة القصوى من الخدمات المقدمة من طرف شبكة المعلومات الدولية.
- إعادة تكوين الإطارات الحالية، مع ضرورة استقطاب الإطارات دوي الاختصاص وتحفيزهم بأجور تتماشى والمردود المحقق.
- ضرورة الاسترشاد بتجارب بعض الدول الرائدة في هدا المجال.

- **أنظر الشكل التالي : توزيع المؤسسات التابعة لاختصاص مديرية المؤسسات الكبرى**

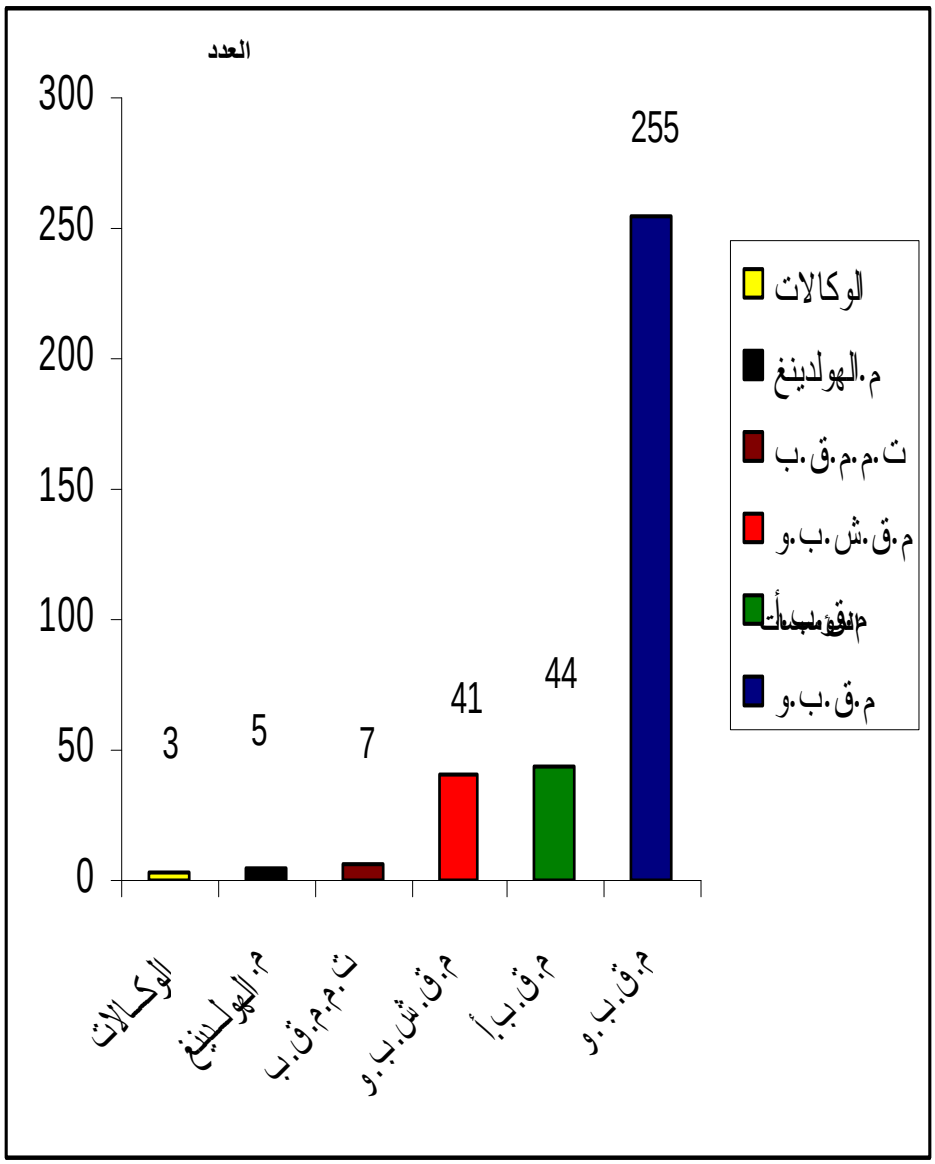
العدد
300
250
200
150
100
50
0
3
5
7
41
44
255
الوكالات
م.الهولدينغ
ت.م.م.ق.ب
م.ق.ش.ب.و
م.ق.ب.أ
م.ق.ب.و

ثانيا :الأهمية المالية للجباية البترولية

1. المساهمة في ميزانية الدولة :

لقد كانت مساهمة الجباية البترولية في مداخيل الميزانية العامة للدولة اكبر من النصف وقد بلغت متوسط 55 % في الفترة من 2003 إلى 2008 كما يبرزه الجدول التالي رقم (01).

الجدول رقم (01) :أهمية الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة الوحدة : مليار (دج)

بيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008
موارد الميزانية	1520.5	1599.3	1719.8	1835.5	1951.4	2895.2
الجباية البترولية	836.1	862.2	899.0	916.0	973.0	1715.4
نسبة مساهمة الجباية البترولية في موارد الميزانية	54.98 %	53.91 %	52.27 %	49.90 %	49.8 %	59.24 %

المصدر : من إعداد الباحث. بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية

والملاحظ أن هذه المساهمة في تزايد من سنة لأخرى وهذا راجع لإرتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولي.

إن المقارنة مابين مساهمة الجباية البترولية ومساهمة الجباية العادية، نجد أن مساهمة الجباية العادية لم تتعد نسبة 37 % في المتوسط في نفس الفترة من 2003إلى2008 كما يبرزه الجدول رقم (02).

الجدول رقم (02) : مقارنة الجباية العادية مع الجباية البترولية الوحدة/ مليار دج

بيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008
موارد الميزانية	1520.5	1599.3	1719.8	1835.5	1951.4	2895.2
الجباية العادية	520.9	576.2	645.2	714.3	786.8	983.6
نسبة مساهمة الجباية العادية	%34.25	%36.02	%37.51	%38.91	%40.3	%33.97

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية.

وما يمكن استنتاجه من خلال هذا الجدول ما يلي:
- استمرار التبعية للجباية للبترولية المرتبطة أساسا بأسعار المحروقات.
- ضعف مساهمة الجباية العادية مما يكرس عدم فعالية الإصلاحات الجبائية المجراة في قطاع الضرائب منذ سنة1991. لذلك فان التحدي الذي فرضته الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 مع الانخفاض القياسي في أسعار المحروقات ليطرح مشكلات حقيقية أمام الجباية العادية في ضرورة الحفاظ على التوازن المالي .

2. المساهمة في صندوق ضبط الموارد

لحماية الإستهلاك العام من تقلبات أسعار النفط قررت السلطات تأسيس صندوق ضبط الموارد طبعا لنص المادة 10 من قلنون المالية التكميلي لسنة 2000 و تتكون موارده من فائض القيمة في الجباية البترولية الناتجة عن سعر المحروقات الأعلى من السعر المدرج في توقعات قانون المالية، إضافة إلى كل المواد الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما من حيث النفقات فتوجه إلى ضبط التوازن المالي حسب ما جاء في قوانين المالية و كذا تخفيض الدين العام [6].

و الجدول التالي رقم (03) يوضح هذه الصورة في الفترة من سنة 2003 إلى سنة 2008.

الجدول رقم (03) صندوق ضبط الموارد Fond de régulation des Recettes

بيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008
المـوارد						
- باقي في 12/ 31	27.978	320.892	721.688	1.842.686	2.931.045	2.155.30.3
- فائض القيمة في الجباية البترولية	448.914	623.499	1.638.836	1.798.000	1.738.848	2.881.59 2
المجموع	476.892	944.391	2.360.524	3.640.686	4.669.893	5.503.689

الوحدة : مليون دج

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات وزارة المالية

وما يمكن استخلاصه من الجدول رقم (3) أن مدا خيل صندوق ضبط الموارد قد وصلت في نهاية 2008 إلي 5.503.689دج، أما توظيفات هذا الصندوق فقد وصلت إلى مبلغ 1.223.617 دج أي بنسبة تغطية 22% وقد وجهت أساسا لسداد الديون وتغطية العجز المسجل في الخزينة العمومية ولذالك فان سياسة التوظيفات هذه محدودة للغاية فليس هناك مجال للتوظيفات الاستثمارية المربحة المولدة للثروة والتراكم الرأسمالي. إضافة إلى دالك و اعتمادا عن الجباية البترولية تم استحداث صندوقين، صندوق الجنوب وبإحدى عشرة ولاية وصندوق الهضاب العليا بتسعة عشرة (19) ولاية يمولان 2% و 3% من الجباية البترولية على التوالي . [7]

ثالثا: متطلبات الاستغلال العقلاني للجباية البترولية لترقية الكفاءة الاستخدامية

1. السياسة الجبائية بعد الصدمة النفطية

في ظل التحولات المتسارعة التي شهدها ومازال يشهدها باستمرار الاقتصاد العالمي فان الاقتصاد الجزائري لم يستطع مسايرة مايحدث بالرغم من التحولات الهيكلية التي عرفها بعد الصدمة النفطية في منتصف الثمانينات، وما رافقها من سياسات إقتصادية كلية انصبت كلها على المنظومة المؤسسية الإجرائية والتنظيمية ضمن إستراتيجية شاملة، كان الهدف منها الرفع من قدرة أداء هذه السياسات، ولعل من بينها السياسة المالية التي تتمحور حول السياسة الجبائية نظرا لما للجباية من أهمية في إدماج الموارد الاقتصادية، والمالية، والبشرية، والفكرية، والمعلوماتية في الدورة الاقتصادية. إلا أنه وبعد مرور أكثر من 15 سنة على سياسة الإصلاحات الاقتصادية وبالأخص الإصلاحات الجبائية، فإن الاقتصاد الجزائري عجز عن تعبئة المداخيل بواسطة النظام الضريبي المطبق و ذلك في مواجهة التزايد المضطرد في النفقات العامة، حيث لجأت الدولة إلى تبني برامج تقتضي إنقاص مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع، ولم تجد نفعا سياسة " سقي المضخة " ولا سياسة تقديم الجرعات[8].

ولقد كان الاعتماد الكلي على مداخيل المحروقات المتمثلة في الجباية البترولية، وازدياد الوضع تعقيدا خصوصا بعد الارتفاع المتزايد لأسعار المحروقات في السوق الدولي، في الوقت الذي تؤكد فيه تحليلات الصندوق الدولي أن استمرار الارتفاع في أسعار النفط لفترة طويلة سوف يتسبب في إضعاف الطلب عليه خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال ما تدفع إليه من استخدام مصادر بديلة للطاقة [9]، ولقد نتج عن هذه الوضعية سلبيات عديدة لعل من أهمها:

- انتشار الكثير من الإختلالات الهيكلية التي أصبحت عبئا على عملية التنمية.
- ارتفاع مستوى مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي.
- تواضع نسبة تكوين رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي.
- تواضع نصيب مؤسسات القطاعات الاقتصادية الأخرى الغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.
- تدني مستوى الصادرات غير النفطية .
- خلق نمط مجتمع استهلاكي تنعدم فيه الإنتاجية.

وللدلالة على خطورة هذه السلبيات تزايد العجز الميزاني إلى الناتج المحلي الإجمالي خارج الجباية البترولية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (4) رصيد الموازنة العامة خارج قطاع المحروقات من الناتج المحلي

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	
الرصيد	-28	-30	-35	-36	-38	

المرجع: أ.د. صالح صالحي: التنمية الشاملة المستدامة والكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر،
الملتقى الدولي – سطيف، أفريل 2008.

أما بخصوص السياسة الطاقوية التي اعتمدها الحكومة للنهوض بهذا القطاع من اجل دعم المجهودات الرامية لتثمين القطاع لمواجهة المتطلبات التنمية فكانت كالآتي:

2- السياسة الطاقوية

ا -أهم الإصلاحات المعتمدة في مجال المحروقات

في هذا الإطار تم استصدار القانون رقم 05-07 الخاص بالمحروقات المؤرخ في 2005/04/28 الذي من شانه توسيع إطار الشفافية وعدم التمييز بين المتعاملين وغيرهم في منح الرخص المنجمية ورفع الاحتكار في استغلال منشات نقل المحروقات وفتح مجال الاستثمارات، ولقد سمح هذا القانون بإنشاء وكالتين للمحروقات، الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط) ، والوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات (سلطة ضبط المحروقات).

إن الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات تقوم بترقية استثمارات القطاع وتسليم رخص التنقيب وتحديد مساحات البحث وكذا متابعة ومراقبة تطبيق عقود البحث وتحديد وتحصيل الإتاوات وتحويلها للخزينة العمومية ، كما تقوم بتسيير وتطوير بنوك المعلومات الخاصة بالبحث واستغلال المحروقات. أما الوكالة الوطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات فهي تسهر على تطبيق القوانين المتعلقة بالنشاطات التي يحكمها القانون من قبيل التعريفات الأمن الصناعي والمحافظة علي البيئة وكذا دفتر الشروط المتعلق بانجاز المنشات ...الخ

ب- السياسة الطاقوية في مجال المحافظة على البيئة [10]

إن قطاع الطاقة والمناجم يولي أهمية كبري للمسائل البيئية مما أدى إلى إدماج هذه الانشغالات في السياسة القطاعية والبرنامج الحكومي، وهي تتمحور حول الآتي:

- ترقية الاقتصاد في الطاقة.
- تطهير وإعادة تطهير المناطق الملوثة.
- تطوير الطاقات المتجددة.
- تطوير التسيير البيئي على مستوى الطاقة والمناجم.

بالإضافة إلى هذا فان الجزائر بادرت إلى إنشاء شركة مختلطة في ميدان البيئة لحماية البحار والمحيطات من التلوث الناتج عن الكوارث البيئة في مجال المحروقات.

ج- التعاون الدولي وبالأخص الأوروبي

تم في افريل 2005 المصادقة علي اتفاقية شراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي من اجل التعاون في عدة ميادين منها الطاقة والمناجم ومن أهداف هذا التعاون:

- التأهيل المؤسساتي والتشريعي والقانوني من اجل ضمان تنظيم النشاطات وترقية الاستثمارات.
- التأهيل التقني والتكنولوجي لمواجهة متطلبات اقتصاد السوق.
- تطوير الشراكة بين الشراكة الجزائرية والأوروبية في ميدان البحث والإنتاج والتوزيع وخدمات الطاقة والمناجم.

3 - دوافع ترقية الكفاءة الإستخدامية للجباية البترولية

إن ترقية الكفاءة الإستخدامية للجباية البترولية تعني تعظيم الاستفادة منها لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر وإن كان من دوافع لذلك فإن أهمها يكون كالآتي:

- متطلبات النمو الاقتصادي ومحدودية الموارد الطبيعية [11].
- الاعتبارات المرتبطة بتوزيع الثروة النفطية و المساواة بين الأجيال.
- هشاشة سوق المحروقات.

- عدم استقرار سعر الصرف و تدهور القدرة الشرائية للدولار.
- البحث عن الرفع من قدرة آداء الجباية العادية في ميزانية الدولة.
- البحث عن سلامة البيئة و مكافحة التلوث في إطار الإقتصاد الأخضر.
- متطلبات التنافسية العالمية من حيث الإندماج في مجتمع المعرفة وترقية الإبداع الإنساني.

4 - الإستراتجية المقترحة لترقية الكفاءة الإستخدامية

إن تبني إستراتيجية واقعية لاستغلال المداخيل الجبائية البترولية التي لن تكون سوى في ترقية الكفاءة الإستخدامية لها من خلال مجموعة من السياسات و الآليات و البرامج التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف الاعتماد على النفط و ذلك على النحو التالي:

***تدعيم صناعة البتر وكيمياويات**

انطلاقا من المزايا النسبية التي يتمتع بها الاقتصاد الجزائري في هذا المجال، لأن المنظور المستقبلي لتطوير هذه الصناعة يستفيد من النجاح الذي حققته شركة " سوناطراك" ثم إن دعم هذه الصناعة من شأنه أن يمد نسيج قطاعات الاقتصاد الوطني بمستلزمات و نواتج تغني عن الاستيراد. [12]

*** تدعيم الصناعات الأخرى كثيفة استخدام الطاقة**

الجزائر تتمتع بميزة نسبية في الصناعات كثيفة استخدام الطاقة اعتمادا لما هو متاح لديها من موارد النفط و الغاز التي ينبغي توظيفها في إنشاء صناعات تنشا القيمة المضافة وتحقق مردودا جبائيا ماليا مثل: صناعة الحديد، الألمنيوم، التعدين، الإسمنت.

*** ضرورة الإسراع في البحث عن بدائل للطاقة البترولية و ذلك عن طريق إقامة مشاريع**

الطاقة المتجددة العادية [13] التي تتميز بالتجدد وعدم فناء نتيجة الاستخدام مثل: الطاقة المائية و الطاقة الحرارية الجوفية ، مع الإشارة إلى أنها مصادر نظيفة جدا الأمر الذي يتلاءم مع متطلبات السلامة البيئية و مكافحة التلوث. وفي هدا الإطار اشار خبراء صندوق النقد العربي الموحد أن المصادر المائية المولدة للطاقة الكهربائية تنحصر في عدد قليل من الدول العربية ومن بينها الجزائر. [14]، كما يمكن الاستفادة كدالك من الطاقة المتجددة غير العادية ومن أهم مصادرها الطاقة الشمسية المباشرة مع أنها طاقة موسمية وغير مستمرة ومكلفة جدا، غير أن ذلك لا يمنع الاستفادة من هذه الطاقة في الجزائر.

*** تدعيم الطاقة النووية لغرض توليد الكهرباء النظيفة**

لأنها الخيار الأكثر نظافة من مصادر الطاقة التقليدية وهو ما تسعى إليه الكثير من الدول و ذلك في ظل ضوابط السلامة البيئية والأمن الداخلي و الخارجي.

*** مواصلة تدعيم المشروعات الكبرى أو مشروعات البنية التحتية**

(الطرق، السكة الحديدية، المطارات، الميناء السدود) لأنها مشاريع ذات منافع متعددة **[15]** ، كما يقول الخبراء وتشير إليه العديد من الدراسات

*** تطوير خدمات النقل و السياحة و مرافق الإتصالات الحديثة**

وذلك نظرا لما تتمتع به الجزائر من موقع استراتيجي من شأنه جذب الاستثمارات وإقامة المشروعات الصناعية والتجارية وقد يساعد هذا الإجراء إقامة مناطق حرة

*** تدعيم القطاع الخاص و رفع كفاءته الإنتاجية**

عن طريق تحويل استثماراته من قطاعات الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة إلى القطاعات ذات الإنتاجية الأعلى عن طريق سياسة الإعفاءات الضريبية.

* توجيه الموارد المالية البترولية لأحداث تحولات في القطاع الزراعي.

وذلك عن طريق إدخال الأساليب الحديثة في عمليات استغلال الثروة الزراعية، واستخدام نظام الدورات في زراعة الأراضي واستخدام الأسمدة في تخصيب الأراضي، وانتقاء البذور الجيدة وجلب الأجناس المحسنة وكل هذا في إطار معايير التنمية الزراعية المستدامة[16]

*** تحسين القدرة التنافسية و تنمية الصادرات غير النفطية**

عن طريق الدعم المستمر لصندوق خاص بتنمية الصادرات، تكون أحد أهم موارده بنسبة مقتطعة من الجباية البترولية.

*** ضرورة بناء مجتمع المعلومات و المعرفة و كسب مراكز جديدة في مؤشر التنافسية.**

فالتمركز التنافسي للجزائر لا يبعث على الارتياح خصوصا في الكثير من الجوانب المرتبطة ببيئة الأعمال و الإنفاق على البحث و التطوير.

ولذلك فإن إنشاء صندوق دعم البحث العلمي و التطوير بمداخيل الجباية البترولية من شأنه أن يحسن من مركز الجزائر ضمن مؤشر النمو للتنافسية العالمية، للإشارة فإن مؤشر التنافسية العالمية لسنة 2006-2007 أخذت تعديلا في مؤشر النمو للتنافسية العالمية وأصبح يتكون من تسعة (09) دعائم وهي:

- البنيـة التحتيـة.
- الاقتصاد الكلي.
- الرعاية و الصحة والتعليم الإلزامي.
- التعليم العالي والتدريب.
- فعاليـة السـوق.
- الجاهزية التكنولوجية.
- تعقيدات بيـئة الأعمال.
- الابتكار. [17]

والملفت للانتباه هو الأهمية الممنوحة للبحث والابتكار.

وفي الأخير يجدر بنا التذكير بأن هذه الإستراتيجية مرهونة بضمانات أساسية مرافقة لها وهي:

- دعم الشفافية والمساءلة ومحاربة المحسوبية.
- محاربة الفساد الاقتصادي و على رأسه التهرب الجبائي.
- ترشيد دور الدولة التدخلي في الحيات الاقتصادية.
- إيجاد سوق مالية منظمة تعمل بكفاءة. [18]

رابعا: التحديات الراهنة و المستقبلية

1- تحديات أسعار النفط و مخاطر صرف العملات

إن عدم استقرار أسعار النفط والتغير المفاجئ لها سيرهن حتما إستراتيجية السياسة الاقتصادية للدولة ومن ثم السياسة المالية، مما يجعل التخطيط المستقبلي على أساسها أمرا غير منطقي بل مستحيلا، فأسعار المحروقات هي من أكثر الأسعار تغيرا في الأسواق مقارنة مع باقي أسعار الموارد المصدرة، ولذلك فإن الخبراء يرون أن مداخيل النفط يجب أن ترتبط بفترة انتقالية محدودة [19]

كما أن مخاطر صرف العملات تنعكس سلبا على السياسة المالية ولذلك نلحظ ارتفاع الأرصدة المخصصة للمدونات من أجل تغطية حائز صرف العملات لمشكلة في الميزانية السنوية لسوناطراك [20] حيث انتقل الرصيد من 36 9.6 مليون دينار سنة 2005 إلى 36 942 مليون دينار سنة 2006.

وان المتتبع لآفاق تطور الصادرات الوطنية من الطاقة المتوقعة خلال سنة2010 يجد أن حجم الكميات المصدرة سيصل إلى 163.2 مليون طن مكافئ نفط لتقفز بنسبة 64% من سنة 2005 أين كان الإنتاج يقدر ب 99.5 مليون طن مكافئ انظر الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5): **أفاق تطور الصادرات الوطنية من الطاقة**

بيان	2004	2005	2010
البترول الخام	45.5	49	61.8
المكثفات	15.1	15	20
الغاز الطبيعي	33	35.5	81.4
غاز البترول المسال	8.2	8.7	10.3
المجموع	**93.5**	**99.5**	**163.2**

المصدر: ورقة الجزائر المقدمة في مؤتمر الطاقة العربي الثامن ،الأردن ماي 2006- ص ص 7

وان أهم ما يمكن استخلاصه من الجدول رقم (4) ما يلي:

- مواصلة سياسة الاعتماد علي صادرات المحروقات في ظل غياب إستراتجية واضحة لتدعيم باقي الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهو ما يبين عدم تبني سياسة موازية للرفع من قدرة أداء الجباية العادية.
- إن حقيقة ما تم تصديره من كميات خلال سنتي 2005 و2006 فاق بكثير حجم التوقعات وهذا بالرغم من الانخفاض الذي شهده سنة 2006 حيث تم تصدير 141 و136 مليون طن مكافئ نفط على التوالي (انظر الجدول رقم (4) وفي سنة 2005) وهو ما يعني أن الحجم المتوقع تصديره سنة 2010 (163.2) سوف يتجاوز وبنسبة قد لا تكون طفيفة. [21]
- إن ما تحقق من فوائض قيمة في مدا خيل الجباية البترولية خلال السنوات السابقة لغاية 2008 مازال من الناحية النظرية مجمدا في البنوك، وبالتالي مواصلة استنزاف الطاقة الوطنية بهذه السرعة أمر يثير الكثير من التساؤلات حول السياسة الاقتصادية ومن خلالها السياسة المالية للدولة.

2- محدودية الاحتياطات البترولية

تشير الإحصائيات الرسمية المؤكدة نهاية سنة 2008 إلى أن احتياطي النفط الخام يقدر بـ 12.3 مليار برميل وأن احتياطي الغاز الطبيعي يقدر بـ 4504 مليار متر مكعب، ويقدر المختصون أن العمر المتوقع للاحتياطات هو بحوالي 30 سنة للنفط الخام و 60 سنة للغاز الطبيعي.

ولذلك فإن الأمر يقتضي ترشيد هذه الثروة بالتوافق مع متطلبات التنمية المستدامة، خاصة في ظل هذا الانفتاح المتنامي على الشركات الدولية الناشطة في هذا المجال التي أصبحت تتقاسم مع الشريك الوطني جزءا معتبرا من الأرباح والاحتياطات.

الجدول رقم (6) : الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام والغاز الطبيعي في الجزائر

بيان	2004	2005	2006	2007	2008	الوحدة
النفط الخام	11.4	12.3	12.3	12.3	12.3	مليار برميل
الغاز الطبيعي	4545	4580	4504	4504	4504	مليار م3

المصدر: التقرير الإحصائي السنوي لسنة 2009 – منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.

خاتمة

لقد خلصنا من خلال هذه الدراسة إلى أن تعظيم المكاسب من الجباية البترولية في إطار التنمية الشاملة والمستدامة لن يكون ذا جدوى إلا بواسطة الاستخدام العقلاني والترشيد لهذه الموارد المحدودة، وذلك عن طريق فهم كل المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر والمرتبطة باقتصاديات الجباية البترولية.

كما اتضحت لنا الأهمية المالية للجباية البترولية في ميزانية الدولة من جهة وصندوق ضبط الموارد من جهة أخرى، مقارنة مع الأهمية المالية للجباية العادية.

وفي اعتقادي أن ما تم طرحه من تصور لترقية الكفاءة الاستخدامية للجباية البترولية لمن شانه أن يحق حدا أدنى من متطلبات التنمية المستدامة.

الهوامش

-1 خطاب رئيس الجمهورية – اجتماع الحكومة و الولاة – الجزائر في 2006/12/09 .

-2 المرسوم رقم : 87-157 الصادر بتاريخ 1987/07/21 .

-3 د . قدي عبد المجيد ، فعالية التمويل بالضريبة في التغيرات الدولية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 1995 ، ص : 177 .

-4 الجريد ة الرسمية رقم 78 لسنة 2006

-5 www.impot- dz..org الموقع الالكتروني المديرية لعامة للضرائب

-6 قانون المالية لسنة 2000 .

-7 اثر النقاش الذي تلا تقديم برنامج الحكومة بالمجلس الشعبي الوطني- عبد العزيز بلخادم، جوان 2007.

-8 د.هشام مصطفى الجمل –دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية –دار الفكر الجامعي-مصر 2006،ص:50 .

-9 كيفين تشينغ و آخرون : ارتفاع أسعار النفط يفرض تحديات أمام صانعي السياسات، إدارة البحوث لصندوق النقد الدولي بتاريخ 20 / نوفمبر 2007 .

-10 مداخلة الوفد الجزائري في مؤتمر الطاقة العربي الثامن عمان –الأردن – جوان 2006

-11 أ.صالح العصفور ، الموارد الاقتصادية اقتصاديات نفاذها، المعهد العربي للتخطيط- الكويت بدون سنة نشر ص:15

12- Mustapha Mekkideche; l'Algérie entre économie de rente et économie émergente ; édition Dahlab année … P:90

-13 د/ فرج عبد العزيز عزت ،اقتصاديات الصناعة و الطاقة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر 2001 ،ص :298-299 .

-14 التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2006 ، صندوق النقد العربي ، ص : 102

-15 د/عبد الحسين وداي العطية ، الاقتصاديات النامية بأزمات وحلول ، دار الشروق للنشر و التوزيع، الأردن 2001 : ص: 220 .

16- أ.د صالح صالحي ، التنمية الشاملة المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الجزائر- منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القضاء الاورو مغاربي 2008 ص : 882.

17- مؤشر التنافسية العالمية 2006-2007 (لقد تصدرت تونس الدول العربية وجاء ترتيبها 30 عالميا في حين كان ترتيب الجزائر76 – منتدى دافوس الاقتصادي العالمي – الموقع الالكتروني : www.swissinfo.org

18- أ.د. محمد ابراهيم السقا- استغلال الفوائض المالية النفطية لدولة الكويت – ندوة كلية العلوم الإدارية- بتاريخ 2005/11/27 ص: 09.

19- Hlger Floerkemeier and Authors, Fiscal Management of revenues , ALGERIA , Selected Issue. I.M.F - hydrocarbon December 21,2004, P : 17.

20 - التقرير المالي لسونا طراك لسنة 2006 :ص:19.

21 – التقرير المالي السنوي لسونا طراك لسنة2006 ص: 1